

غير نظر الى خصوص دين قال انه قد نعت العسار الذي تمتنع معه المطالبة
بشي من الدين هـ ويجازى بان ما ذكره من الصنيع انما ياتي اطلاقاً
من علم عند الباب واقف مذهب الحاكم فيه واق له استنباط هـ
يخبر ان باطنه كذلك فلو نظرنا لما ذكره لتعدوا وتسبوت العسار ومنه
من الضرر ما لا يخفى فكان اللانف بالتخفيف ما ذكره الشيخان مع انه المقول
ولا نظر للشاحه التي ذكرها لان المراد بالعسار في هذا الباب ولا يلو يندر
على الكسبا وكان معه بيا غير لا تفت به لم يخف على دانة غالباً فكان
سكوتك عن ذلك قرينة على عدم وجودها مع ان التقاوت بذلك لا
ينظر اليه غالباً في قضا الديون والكسب عليها بل انه كذا ياي ومع
ذلك لو محض الغنى كفي وبنيت العسار اذ غاية الكذب والكذبة الواحدة
لا ترد الشهادة بها كما اعتمدهم فروع اذ اجتمعت عسارها النسبة اقدر
كبت بالنسبة ما فوته دون ماد والله سم ولا يلزم اي ولا يطالب
وتحريم مطالبته كما صرح به في الجواهر سنوري وقوله ولا يلزم وان خفي
هـ بخلاف من لم يثبت عساره فانه يكتسب واجرة العسار السجان
عليه ومحل كونه يكتسب اذا كان يزجر بالحبس والحق راى فيه ما يراه
حكيم او غيره لوعبارة من واجرة الحبس والسجان على المحبوس
ونقته في ماله اي ان كان له ماله ظم والمخفي بيننا المال ثم على مياسير
المسلمين فان لم يزجر بالحبس وراى الحاكم ضرباً او غيره فحصل ذلك
وان زاد مجموعاً على الحد ولا يجره ثانيا حتى يبر من المول هـ فاست
خالف ضمن ما يوقل منه كبريوس وقال مر ايضاً في باب القضا بعد قول
المص وسجن المذاهق واجرة السجن على المسجون لانها اجرة المكان الذي
سجنه واجرة السجنان على صاحب الحق وبينهما تخالف قال عيسى بن عبد الله
يعرف ايها بان الحق ثم ثابت لصاحبه فحسم لوجوه ضم فترت اجرة
والحبس هنا التصدير بعد اقامة البينة التي تشهد باعساره وبصورته
اذ احبس لاثبات الاعسار فقط وما ههناك بما لو ثبت عليه الحق بالفسخ
وامتنع من ادائه وحبس له هـ في حبس الوالد الخاى كل من له ولادة
ستوان ذكره الواضئ من جهة المول او الام هـ سنوري ومثل من ذكره سنوري
والمخذرة

والمخذرة وابن السبيل فلا يجنون كما اعتمده الوالد واق في بدل يوك
بهم لتردد واولا الطفل والاعرجون والابوه والوصى والقيم والوكيل
دين لم يجب بمعاملةهم ولا العبد الجاني ولا سيده شم هـ ولا الوصي
على عينة اجارة لكن للقاضي ان يستوفى له مدة العمل وان خاف من
فعله ما يراه فروع للقاضي منع المحبوس من الجمعة والجماعة ومن
الاجتماع بملئته ومحادثة اصدقائه ومن ضم الرابحين ترابها اي
للمرض وان حبست الزوجة على ما استدانته ولو باذن زوجها
سقطت نفقتها مدة حبسها فان طرد المرض على المحبوس اخرج ان لم يجد
مضالجه لومر وقوله ومن لم يستمتع بجلئته قال عجم ولا يلزم الزوجة
اجابته الى الحبس ان كان يتقلا لقباً بالوظيفة للسكنى فيه فيما يظهر من
اجارة اي لغير المدين هـ سنوري للمدين اي لا يكتسب للمدين لانت
العمل مقصود لذاته والحبس مقصود لغيره وهو راجع للاخير وكذا لا
تخضع من مسافة العدوى اذ لم يتصور العمل في الطريق في والعاجز عنها
اي حبسه القاضي لم يوكل به وجوباً منه بحيث عنه اثنين فالكثر فلو ادعى
القرع عليه بعد ثبوت اعساره بايام انة استفاد ماله وبينوا اجارته ذلك
سقطت دعواه ولم تخلفه مالم يظهر للقاضي ان عزمه ايداره وامر
لم تتم دعواه ولو اجتمعت بينه باعساره وارضى بيساره قدمت بيمينته
المعسار صيث لم يعرف له قبل ذلك مال والحق قدمت بينته اليسار رجل وعمان
زى ولو اقام البينة على اعسار فادعى عزمه اليسار واقام بينته فان تزفر
له قبل ذلك مال قدمت بينته الاعسار لانها شهدت بامر باطن خفي على بينته
اليسار وبينته اليسار شهدت بامر ظم كما تقدم بينته الجرح على بينته التقدير
وان لم يعرف له قبل ذلك مال قدمت اليسار لانها شهدت بامر حاد خفي على
بينته الاعسار وبينته اعسار شهدت بالاصل ان الاصل في الناس الاعسار
كما تقدم بينته البيع والعنف على بينته المالك هـ وهذا يظهر مما في كلام
الحنابلة في كون القاضي اي بعد حبسه وقوله سنوري وقوله من يبيح
عنده اي ويكون الباعث اثنين واجرة الموكل من بيت المال فان لم يكن قضي
دعة المدين ان يوسع فيما يظهر فان لم يوسع احد بان يبيح سقط
الوجوب عن القاضي فيما يظهر سنوري في رجوع المعامل